ظريف من بغداد: علاقات العراق وإيران ليست ضد طرف محدد

العاهل الأردني في بغداد للمرة الأولى منذ 10 سنوات

الرئيس العراقي برهم صالح في الأردن نوفمبر الماضي

الوزيران العراقي والإيراني في مؤتمر صحافي مشترك

بغداد – "وكالات": وصل العاهل الأردني، الملك عبدالله الثاني، أمس، إلى بغداد في زيارة رسمية هي الأولى منذ أكثر من 10 أعوام، وفق المتحدث باسم الرئاسة العراقية.

وقال لقمان فيلي، لفرانس برس، إن "العاهل الأردني وصل بغداد والتقى الرئيس برهم صالح، كما سيلتقي رئيس الوزراء عادل عبد المهدي".

وتأتي الزيارة بعد حركة دبلوماسية نشطة شهدها العراق خلال الأيام القليلة الماضية، حيث يزور وزير الخارجية الإيراني حاليا البلاد، التي زارها أيضا وزير الخارجية الأميركي.

وزيارة العاهل الأردني هي الثانية من نوعها خلال 10 سنوات منذ سقوط نظام صدام حسين عام 2003 من قبل قوات التحالف الدولي، الذي قادته الولايات المتحدة.

وكانت زيارته عام 2008 الأولى لزعيم عربي لهذا البلد منذ أن تولى السلطة.

من جهته، زار الرئيس العراقي، برهم صالح، الأردن في نوفمبر الماضي، وفي الشهر اللاحق التقى رئيس الوزراء الأردني، عمر الرزاز، نظيره العراقي في بغداد.

وتتقاسم بغداد وعمان حدودا مشتركة مهمة ونقاطا تجارية، كذلك وقعا مؤخرا مذكرة تفاهم في مجال الكهرباء على وجه الخصوص، والتي تعد مشكلة مزمنة بالنسبة للعراق.

وفيما يعتمد العراق في استيراد الطاقة على إيران، والتي تزود ساعات قليلة خلال اليوم، لسكانها البالغ عددهم نحو 40 مليون نسمة، تسعى بغداد لتنويع مصادر استيرادها.

وللحصول على استثناء من واشنطن، الذي فرضت حزمة من العقوبات على إيران، نهاية 2018، تقول بغداد إنها تريد أن تشتري الكهرباء من الأردن والكويت وتركيا.

من جهة أخرى بدأ وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، أمس الأول، زيارة للعراق تشمل لقاءات مع أقرقاء سياسيين واقتصاديين في هذا البلد، وذلك بعد بضعة أيام من دعوة وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، بغداد إلى الكف عن التعويل على إيران في مجال الطاقة.

وإيران هي ثاني مصدر للنفط إلى العراق، وحصلت بغداد على إعفاء مؤقت من واشنطن مع بدء تنفيذ آخر رزمة من العقوبات الأميركية على إيران.

وإذا كان بومبيو دعا بغداد، الأربعاء، إلى عدم التعويل على إيران في مجال الطاقة، فإن بغداد وطهران دعتا الأحد إلى مزيد من التبادل.

وقال وزير الخارجية العراقي محمد علي الحكيم: "ناقشنا العقوبات الاقتصادية الأميركية الأحادية على جارنا".

وأوضح الوزيران العراقي والإيراني في مؤتمر صحافي مشترك أنهما بحثا "العلاقات السياسية والاقتصادية" بين بلديهما.

وشدد ظريف على أن "العلاقات العراقية الإيرانية ليست ضد طرف محدد، ولا تسمح أيضا لأحد بأن يعكر هذه العلاقات".

والخميس، دعا وزير النفط الإيراني من بغداد إلى "تعزيز التعاون مع العراق" وخصوصا في مجالي النفط والطاقة.

وسيشارك ظريف في منتديات اقتصادية عدة في مدن عراقية بينها السليمانية في إقليم كردستان.

والعام 2017، استورد العراق ما قيمته 6.5 مليار دولار من السلع الاستهلاكية الإيرانية، وبالإضافة إلى ذلك، تشتري بغداد 28 مليون متر مكعب من الغاز الإيراني يوميا لتشغيل محطات توليد الكهرباء وتستورد مباشرة 1300 ميغاواط من الكهرباء.

من جهة أخرى، دعا الوزيران إلى "عودة سوريا إلى الجامعة العربية" بعد تعليق عضويتها العام 2011 بسبب النزاع.

العراق واحد من ثلاثة بلدان في العالم العربي لم تقطع علاقاتها أبدا مع حكومة بشار الأسد.

وقال الحكيم في مؤتمر صحافي عقب اجتماعهما إنهما ناقشا موضوع سوريا وقضايا إقليمية أخرى.

من جهة أخرى على الرغم من برودة الجو وانخفاض درجات الحرارة فإن تظاهرات أهالي البصرة تجددت مرة أخرى، احتجاجا على سوء الخدمات المقدمة من قبل الحكومة والبطالة

احتجاجات البصرة تسخن من جديد في فصل الشتاء

المتشرة في أرجاء المحافظة.

وبهذا الصدد، كشف عضو مفوضية حقوق الإنسان فاضل الغراوي، عن عدد المعتقلين على خلفية "التظاهرات في محافظة البصرة الأحد، بالإضافة إلى عدد المصابين منهم.

وقال الغراوي في تصريح صحافي، إن عدد المعتقلين على خلفية التظاهرات في محافظة البصرة بلغ 15 مواطنا، إضافة إلى إصابة ثمانية أشخاص منهم ستة من المتظاهرين واثنان من أفراد القوات الأمنية.

من جهتها، أصدرت اللجنة التنسيقية لتظاهرات البصرة، بيانا نددت فيه بالاعتداءات على المتظاهرين في ناحية الهوير، مهددين بنزول الجماهير إلى شوارع البصرة، فيما حذرت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في محافظة البصرة من تكرار

أزمة المحافظة.

وبحسب مصدر محلي، فإن مظاهرات الأحد شهدت صدامات عنيفة بين الشرطة والمحتجين في ناحية الهوير وقضاء المدينة شمالي المحافظة، الذي أسفر عن إصابة ضابط برتبة عقيد أثناء منع اقتحام محطة حقن الماء لأحد الحقول النفطية.

وأوضح المصدر أن القوات الأمنية كانت أطلقت العيارات النارية في الهواء لمنع المتظاهرين من اقتحام المحطة، غير أن المتظاهرين ردوا برشقها بالحجارة، ما أدى إلى إصابة ضابط برأسه، مشيرا إلى أن ذلك أدى إلى حملة اعتقالات في صفوف المحتجين دون معرفة الأعداد.

وتابع المصدر، كما أن المتظاهرين قاموا بغلق الطريق الخارجي الرابط بين محافظتي ذي قار- البصرة عند منطقة السورة، الذي تم فتحه لاحقا بعد تدخل القوات الأمنية.

وفي غضون ذلك، أعربت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في البصرة، عن قلقها من أحداث ناحية الهوير شمالي المحافظة، فيما وجهت رسالة إلى الحكومة المحلية بشأن ذلك.

وبين مكتب المفوضية في بيان له، أن المكتب يتابع بقلق بالغ تطورات حركة الاحتجاجات في شمال البصرة، في قضاء المدينة أمام شركة حقن الماء اليوم، الذي أسفر عن حدوث إصابات واعتقالات.

ودعت للمفوضية حكومة البصرة المحلية وعلى رأسها المحافظ، إلى احتواء الأوضاع والاستماع إلى مطالب المتظاهرين، وإنفاذ مبادئ حقوق الإنسان، محذرا من اللجوء إلى استخدام الرصاص الحي وسوء معاملة المتظاهرين.

ووفقاً للبيان، فإن مفوضية حقوق الإنسان دعت الحكومة المركزية إلى النظر بأوضاع البصرة وأهاليها بجدية، مشددة على ضرورة توفير فرص العمل ومراجعة ملف عقود الشركات النفطية والعمل على جعل الأسبقية لأبناء المدينة التي تقدم آلاف الضحايا سلوياً جراء التلوث من استخراج هذه الثروة، محذرة من تكرار الوعود غير النافذة وترك الأمور بدون معالجات حقيقية.

يشار إلى أن البصرة كانت شهدت في سبتمبر/أيلول الماضي مظاهرات حاشدة تخللتها أعمال عنف أسفرت عن مقتل وإصابة العشرات من المدنيين، بلغت ذروتها بحرق المباني الحكومية ومقار الأحزاب والفصائل الإيرانية.

من جهته، اتهم قائد شرطة محافظة البصرة الفريق الركن رشيد فليح في مؤتمر صحافي، جهات من دول مجاورة لم يسمها بالتورط وخلق الفتنة بين أبناء البصرة.

وأوضح فليح أن مخابرات بعض الدول تحاول جعل البصرة مثل دولة نيجيريا التي تصدر النفط من دون الاكتراث إلى مطالب وحقوق شعبها، مشيرا إلى أن المستفيد منه هم فقط عدد من الأشخاص والجهات.

وتابع فليح أن تلك الجهات تخطط للإيقاع بالبصرة من أجل أن يكون هناك نزاع بصري – بصري ومن مكون واحد بعد هزيمة تنظيم داعش.

يذكر أن الفريق الركن رشيد فليح كان أشار في وقت سابق عن تخريب البنية المجتمعية للبصرة من خلال نشر آفة الإدمان عبر تصدير المخدرات وتوزيعها بين المراهقين والشباب.

وأوضح فليح أن نحو 80% من سوق المخدرات تغذيها إيران، عبر تهريبها من الحدود البرية المشتركة.

احتجاجات السودان تتوسع إلى دارفور واتجاه لشن إضراب عام

البشير: التظاهرات لن تؤدي إلى تغيير الحكومة

البشير يدعو حاملي السلاح إلى تحكيم صوت العقل

جانب من الاحتجاجات

الخرطوم – "وكالات": شارك الرئيس السوداني، عمر البشير، أمس، في تجمع عام في ولاية جنوب دارفور، غربي البلاد، غداة أول تظاهرات يشهدها الاقليم، منذ انطلاق تظاهرات احتجاجية في البلاد في 19 ديسمبر الماضي.

وجدد البشير تأكيده لدى مخاطبته "لقاء النصرة والتأييد" الذي أقامته حكومة الولاية أن التظاهرات لن تؤدي إلى تغيير الحكومة، وأن أي تغيير سياسي في السودان يجب أن يكون عبر صناديق الاقتراع، وذلك من خلال المشاركة في انتخابات 2020 الرئاسية، وفقا لوسائل إعلام محلية. وتأتي الزيارة بحسب والي جنوب دارفور، آدم الفكي، استجابة لدعوة قدمتها الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني للرئيس لتأكيد تضامنها معه ودعمها له.

وكان الرئيس السوداني قد قال خلال تظاهرة سابقة مؤيدة له في الخرطوم إن هناك جهات تتآمر على بلاده وتسعى لتركيع وإذلال السودان، مجددا دعوته لحاملي السلاح بالعودة، وتحكيم العقل، والمساهمة في بناء السودان.

من جانب آخر تجددت المظاهرات المستمرة في السودان في أسبوعها الرابع احتجاجا على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ووصلت إلى إقليم دارفور (غرب) حيث جابهتها الشرطة مجددا بالقوة.

ولأول مرة منذ بدء الاحتجاجات يوم 19 ديسمبر الماضي، خرجت أمس الأول مظاهرة في مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور، وذلك بالتوازي مع مسيرات في الخرطوم ومناطق أخرى، كما بث ناشطون صورا قالوا إنها لمظاهرات في مدينة نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور.

وفي الخرطوم، تجددت المظاهرات المنددة بسياسات الحكومة في مناطق عدة بالمدينة، وذلك استجابة لنداء "تجمع المهنيين السودانيين" الذي كان نظم في الأسابيع الماضية مسيرات حاولت التوجه نحو القصر الجمهوري.

وقد أطلقت الشرطة السودانية الغاز المدمع لتفريق المتظاهرين الذين خرجوا في شوارع مدينة بحري في الخرطوم، وبث ناشطون صورا وتسجيلات مصورة تظهر شبانا يغلقون طرقا بواسطة إطارات محترقة أو أعواد جافة وحجارة.

وبالتزامن، خرجت مظاهرات في مدينة الفاو بولاية القضارف شرقي السودان، التي شهدت مؤخرا احتجاجات سقط فيها قتلى، كما شملت مظاهرات اليوم مدينة ود مدني (جنوب شرق الخرطوم)، وفق ناشطين.

وذكر بيان باسم تجمع المهنيين السودانيين أن المحتجين خرجوا في عدد من المدن، لا سيما في بحري والفاو والفاشر وأمري، وذلك تلبية لدعوة مشتركة مع أحزاب معارضة من أجل التظاهر تحت شعار "أسبوع انتفاضة المدن والقرى والأحياء".

وأطلق المحتجون في مختلف مناطق التظاهر شعارات تطالب بتغيير النظام، وبالحرية والعدالة والسلام. وأفاد شهود عيان بأن قوات الأمن اعتقلت عشرات من المحتجين.

من جانب آخر أعلن تجمع المهنيين السودانيين وقوى سياسية معارضة عن اعتزامهم بدء إضراب شامل وتصعيد الاحتجاجات، فيما اتهمت الحكومة المحتجين بإثارة الشغب ومحاولة اقتحام مستشفى بحري.

وكانت قوات الأمن قد أطلقت الغاز المسيل للدموع، أمس الأول، وأطلقت الرصاص في الهواء لتفريق محتجين في الخرطوم بحري.

وقال شهود عيان، إن المتظاهرين كانوا يهتفون "سلمية سلمية" و"حرية، سلام، وعدالة، الثورة خيار الشعب"، حيث خرجوا إلى الشوارع في حي بحري في العاصمة قبل أن تسارع شرطة مكافحة الشغب لتفريقهم.

وأفيد باندلاع احتجاجات أيضا في مدني، وسط البلاد، والفاشر ونيالا في دارفور، وأمري في الشمال، والفاو في الشرق، علاوة على الدويم في النيل الأبيض.

يأتي ذلك فيما لا تزال الدعوات إلى التصعيد مستمرة من أجل مواصلة الاحتجاجات والتظاهرات في المدن السودانية التي اندلعت منذ 19 ديسمبر الماضي.

قوى وتجمعات سودانية دعت في بيان إلى مواصلة الاحتجاجات للضغط في اتجاه تنحية الرئيس عمر حسن البشير.

وكانت شخصيات سودانية أكاديمية وسياسية ونخبة من المثقفين والشخصيات القومية، جددت مبادرتها للسلام والإصلاح لمعالجة الوضع الراهن.

ورأى تجمع الشخصيات أن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، والاحتقان الاجتماعي المتفاقم، انعكاس لحجم الأزمة السياسية الخانقة، والإصرار على الاستمرار في احتكار السلطة.

وكانت لجنة تقصي الحقائق الحكومية في السودان أعلنت، مساء السبت، أن عدد القتلى في الاحتجاجات ارتفع إلى 24.

وأتت تلك الحصيلة بعد أن شكلت لجنة للتحقيق بأعمال العنف التي وقعت خلال الأيام الأولى من التظاهرات التي انطلقت في 19 ديسمبر احتجاجا على ارتفاع سعر الخبز 3 أضعاف، بالإضافة إلى الوقود.

نظراً للظروف الأمنية تمديد .. حالة الطوارئ لثلاثة أشهر جديدة

مصر ترحل الشاب الألماني الثاني المتهم بانتمائه لداعش

ترحيل الشاب الألماني عيسى محمد عبد الغني إبراهيم الصباغ

قامت السلطات المصرية بترحيل الشاب الألماني من أصل مصري، عيسى محمد عبد الغني إبراهيم الصباغ، الذي احتجزته بتهمة الانتماء لتنظيم "داعش"، فجر أمس.

والشاب من مواليد 4 أغسطس 2000، وتم ضبطه منذ بضعة أيام حال وصوله للبلاد قادماً من ألمانيا عبر مطار الأقصر الجوي، حيث عثر بحوزته على خرائط لمحافظة شمال سيناء وبوصلة لتحديد الاتجاهات.

وقالت السلطات إنه "يفحص موقف عيسى الصباغ، تبين قناعته بفكر تنظيم "داعش" بألمانيا وارتباطه إلكترونيا ببعض عناصره هناك، وقدومه لمصر بغرض الانضمام لصفوف العناصر الإرهابية بشمال سيناء"، مشيرة إلى أن المضبوطات من الخرائط التي كانت بحوزته والبوصلة هي لاستخدامها في الوصول لتلك العناصر.

كما أكدت أنه بعد تقنين الإجراءات وعرضه على نيابة أمن الدولة العليا، التي قررت في وقت سابق التحفظ عليه، قررت إخلاء سبيله، مشيرة إلى أنه تم ترحيله الأحد إلى ألمانيا.

وكانت السلطات المصرية قد رحلت، الخميس الماضي، الألماني من أصل مصري محمود عبد العزيز، الذي يبلغ من العمر 23 عاما.

وتم ضبطه حال وصوله إلى البلاد لتوافر معلومات حول ارتباطه بعناصر "داعش" بالخارج، وتبين صحة تلك المعلومات.

وكانت السلطات الألمانية قد أعلنت اختفاء شابين ألمانيين في مصر عقب وصولهما مطاري الأقصر والقاهرة قبل أسابيع قليلة، وانقطاع أخبارهما بعد ذلك.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية، كريستوفر بورغر، إن السفارة الألمانية في القاهرة على اتصال بالسلطات المصرية وتبذل قصارى جهدها للوضوح ما حصل للشابين.

من جهة أخرى مدّد الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، حالة الطوارئ ثلاثة أشهر جديدة بداية من الثلاثاء 15 يناير 2019، وذلك "نظرا للظروف الأمنية الخطيرة" في البلاد، حسب ما أفادت الجريدة الرسمية أمس الأول.

وكانت حالة الطوارئ أعلنت في كافة أرجاء مصر بعد اعتداءين في 9 أبريل 2017 واستهدفا كنيستين قبطيتين في طنطا (في دلتا النيل) والإسكندرية (شمالا)، وأسفرا عن سقوط 45 قتيلا.

ويوسع قانون الطوارئ بشكل كبير صلاحيات السلطات الأمنية في التوقيف والمراقبة ويتيح فرض قيود على حرية التحرك.

وجاء في نص قرار الرئيس المصري، أمس الأول، "نظرا للظروف الأمنية الخطيرة التي تمر بها البلاد وبعد أخذ رأي مجلس الوزراء، قرر (رئيس الجمهورية) ... أن تعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أشهر، اعتبارا من الساعة الواحد من صباح الثلاثاء الموافق 15 يناير 2019".

ونص القرار على أن "تتولى القوات المسلحة وهيئة الشرطة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمواجهة أخطار الإرهاب وتمويله، وحفظ الأمن بجميع أنحاء البلاد، وحماية الممتلكات العامة والخاصة، وحفظ أرواح المواطنين".